

كلير أكامانزي: تتمثل رؤيتنا في تحويل رواندا إلى مركز عالمي ديناميكي للأعمال والاستثمار والابتكار. والمجلس مسؤول عن تشجيع الاستثمارات والصادرات. ويقدم خدمات تراعي مجموعة من المشكلات التي يواجهها مجتمع الأعمال: التفاوض بشأن العقود مع القطاع الخاص، ومساعدة المستثمرين على الحصول على عقود امتياز، وتسوية المنازعات. ويضطلع المجلس أيضا بمسؤولية خصخصة الأصول الحكومية وتنشيط السياحة، بما في ذلك إدارة الحدائق الوطنية.

ومنذ نشأة المجلس عام ٢٠٠٩، ازدادت سهولة ممارسة الأعمال في رواندا، وساهم القطاع الخاص بشكل أكبر في النمو الاقتصادي برواندا. ومنذ ٢٥ عاما تقريبا، اعتمد البلد اعتمادا تاما وكليا بنسبة ١٠٠٪ على المساعدات، ولكنه يعتمد اليوم على جهوده الذاتية بنسبة ٨٦٪، مما يعني أن اعتمادنا على المساعدات لا يتخطى ١٤٪ تقريبا من ميزانيتنا. ويوفر القطاع الخاص حاليا حوالي ٣٨ ألف وظيفة سنويا في المتوسط، يستهدف الكثير منها الشباب.



الصورة مهواة من مجلس التنمية في رواندا

الانفتاح أمام الأعمال

كلير أكامانزي تتحدث عن كيفية تشجيع تنمية القطاع الخاص في رواندا

التمويل والتنمية: كيف ساهم المجلس في تحسين بيئة الأعمال؟

كلير أكامانزي: بالتعاون مع وزارة التخطيط الاقتصادي، قضينا وقتا طويلا في التفكير بشأن القطاعات التي كان على القطاع الخاص الانخراط فيها، والتحديات القائمة، وما إذا كانت هذه القطاعات في إمكانها بالفعل المساعدة في توليد ثروات ووظائف للمواطنين في رواندا. واتبعنا نهجا مركزا للغاية، لذلك من غير المستغرب أن رواندا تشغل اليوم المرتبة رقم ٢٩ على مستوى العالم من حيث سهولة ممارسة الأعمال والمرتبة الثانية في إفريقيا حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي. ومنذ سنوات قليلة، كانت رواندا في المرتبة رقم ١٥٠. وهذا الإنجاز نتاج عدد من الإصلاحات الملموسة التي تم تنفيذها بغرض تبسيط إجراءات بدء الأعمال، وتسجيل الممتلكات، وتقديم الإقرارات الضريبية، والإطلاع على المعلومات الضريبية. ويستغرق تسجيل الشركات الجديدة ٦ ساعات حاليا. وفي بعض الحالات، كان للحلول الرقمية دور تمكيني أساسي.

وركزنا أيضا على الترويج لرواندا كبلد يمكن القدوم إليه لممارسة الأعمال. وفي العام الماضي، بلغ حجم الاستثمارات المقيدة في سجلاتنا الختامية ملياري دولار أمريكي. وفي عام ٢٠١٠، بلغت الاستثمارات حوالي ٣١٨ مليون دولار أمريكي. ويعني ذلك أننا حققنا نموا هائلا خلال ثمانية أعوام، مما يشير إلى نجاح الإصلاحات التي

تقضي **كلير أكامانزي** وقتها في العمل على وسائل مبتكرة لجلب المزيد من الشركات للعمل في بلدها. وباعتبارها الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية في رواندا، وهو دائرة حكومية تشترك فيها وكالات متعددة، ويوصف بأنه «نافذة موحدة» للمستثمرين، كانت أكامانزي شاهدا على حصول رواندا على عدد من الجوائز تقديرا لبيئتها الداعمة للأعمال، حيث فازت مؤخرا بالمرتبة الثانية على مستوى الإقليم حسب مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي. وقبل عملها في مجلس التنمية، شغلت منصب رئيس الاستراتيجيات والسياسات في فريق بول كاغامبي، رئيس رواندا. وعملت أيضا ملحقا دبلوماسيا تجاريا لرواندا في لندن، ومفاوضا تجاريا لرواندا لدى منظمة التجارة العالمية في جنيف. وأكامانزي حاصلة على درجة جامعية من كلية الحقوق ودرجة الماجستير في التجارة الدولية والسياسات الاستثمارية. وقد أجرى معها أندرو كانيجيرير من فريق مجلة التمويل والتنمية مقابلة في مطلع مارس.

التمويل والتنمية: ما هو دور مجلس التنمية في تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تنمية رواندا؟

تقريبا، وكان من الواضح أن هذه التكلفة تثني الشركات المحتملة عن التسجيل. ولكن إلغاء هذه الخطوة كان يعني أيضا خسارة المحامين لعملائهم. وكان ذلك قرارا جريئا — وكنا في حاجة إلى دعم سياسي لتنفيذه. واستطعنا أن نثبت أن صعوبة إجراءات بدء الشركات وارتفاع تكلفتها عاملان من شأنهما وقف نمو القطاع الخاص. وكان عدد الشركات التي تقوم بالتسجيل ٥٠٠ شركة تقريبا آنذاك، أما اليوم فقد ارتفع العدد إلى حوالي ١٣ ألف شركة سنويا. وهكذا استطعنا بدعم من الإرادة السياسية أن نثبت أنه قد يلزم أحيانا تحمل تكلفة على المدى القصير لتحقيق مكاسب على المدى الطويل.

التمويل والتنمية: ماذا عن التحديات؟

كثير أكامانزي: توجد قضيتان أساسيتان. تتعلق الأولى بحقيقة أن رواندا من البلدان الحبيسة. فتكلفة النقل، لا سيما نقل السلع المستوردة، مرتفعة للغاية في جميع القطاعات الاقتصادية تقريبا. وتنشأ عن هذا التحدي تكلفة إضافية في رواندا. وترتبط القضية الثانية بالأولى. فبالرغم من النجاح الكبير الذي حققته رواندا في القضاء على الروتين، يجب عمل المزيد من أجل تخفيض التكلفة الكلية لممارسة الأعمال. إذ نحتاج إلى تخفيض تكلفة التمويل والطاقة والبنية التحتية. وقد حاولنا تنفيذ العديد من الإصلاحات للتخفيف من وطأة هذه التحديات، ولكن لا يزال يتعين علينا التصدي للقضايا الهيكلية الحالية.

التمويل والتنمية: ما الذي يفعله المجلس تحديدا

للتغلب على هذه التحديات، وما العلاقة بينها وبين الإصلاحات التي يدعو إلى تنفيذها؟

كثير أكامانزي: عندما نفكر في مستقبل رواندا، فإننا ننظر في مزايا البلد والتحديات التي يواجهها. ونرغب لهذا السبب في أن نصبح مركزا للمعرفة والخدمات، نظرا لأن هذا القطاع لا يعتمد اعتمادا كبيرا على النقل والخدمات اللوجستية. ونعمل حاليا أيضا على الترويج للسياحة الترفيهية، كزيارة الغوريلا الجبلية في حديقة الوطنية. وعلاوة على ذلك، نروج لقطاع جديد، وهو قطاع تنظيم الاجتماعات والمبادرات والمؤتمرات والمعارض، وهو يمثل حاليا بالفعل ١٠٪ من إيرادات السياحة. وهو القطاع السياحي الأسرع نموا على الإطلاق، والذي نتمكن من خلاله من تحويل رواندا إلى مركز لتنظيم الفعاليات الإقليمية والعالمية. وهكذا فقد استثمرنا في القطاعات الخدمية للتصدي للتحديات المقترنة بموقعنا كبلد حبيس **FD**

تم تنقيح هذه المقابلة لمراعاة الطول والوضوح.

تم تنفيذها. ويركز بعض هذه الاستثمارات على الجانب العملي، وهي مصدر فخر كبير لنا. فعلى سبيل المثال، تقوم شركة فولكس فاجن بتجميع سياراتها في رواندا. ولدينا أيضا شركة بوزيتيفو من أمريكا اللاتينية التي تقوم بتجميع أجهزة الحاسب الآلي المحمولة. وهناك أيضا شركة أنديلا الأمريكية النيجيرية التي تخطط لتدريب حوالي ٧٠٠ مبرمج محلي. كذلك توجد لدينا شركة بدأت في تكرير معدن الكولتان المستخرج من رواندا. وبتقسيم الاستثمارات البالغة ملياري دولار التي نجحنا في جذبها، سنجد أنها تتركز في قطاعات من شأنها إحداث تحول في حياة المواطنين في رواندا من خلال توفير الوظائف وتوليد الدخل وتنوع الأنشطة الاقتصادية.

«منذ ٢٥ عاما تقريبا، اعتمد البلد اعتمادا تاما وكليا بنسبة ١٠٠٪ على المساعدات، ولكنه يعتمد اليوم على جهوده الذاتية بنسبة ٨٦٪».

التمويل والتنمية: ما العوامل التي ساهمت بالقدر

الأكبر في تمكين المجلس من الحث على إجراء الإصلاحات؟

كثير أكامانزي: يتمثل أحد أهم هذه العوامل في الجهود الحثيثة التي قامت بها القيادة من أجل تحويل البلد. يمكننا أن نطلق على ذلك الإرادة السياسية. فقد أبدى مجلس الوزراء وإحدى لجان التوجيه المنبثقة عنه والرئيس ذاته اهتماما كبيرا بفهم الإصلاحات التي كان المجلس يحث على تنفيذها. وأتاح لنا الرئيس كاغامي فرصة الالتقاء به كلما لزم الأمر، وكان ذلك شيئا مهما للغاية. فبدون الحصول على تأييد على هذا المستوى، قد يكون من الصعب تجربة مبادرات جديدة وجريئة ربما قد تنطوي على قدر من المخاطر.

سأعطيك مثلا. أردنا ميكنة نظام تسجيل الشركات. وكان ذلك يعني القضاء على مصدر إيرادات بعض الجهات الخاصة المشاركة في هذه العملية. فتسهيلا لإجراءات بدء الأعمال، اضطررنا إلى إلغاء خطوة تقديم الشركة لعقد تأسيسها ونظامها الأساسي. وقدردنا تكلفة الاستعانة بمحام لإعداد هذه المستندات بحوالي ٤٠٠ دولار أمريكي